### قال في تقريره الأسبوعي إن الحكومة ومجلس الأمة ساعدا على استشراء الفساد

# «الشال»: تأسيس جهاز لمكافحة الفساد ضرورة لبناء إصلاح اقتصادي حقيقي

أشار التقرير الاسبوعي الصادر عن شركة الشال للاستشارات الاقتصادية الى ان مبدأ تسويق الاصلاح يحتاج الى مرجعية، والمقصود بالمرجعية ان ينظر المواطن بثقة كافية لمن يتولى مهمة الاصلاح، وقد ذكرنا في فقرة ضمن تقرير الاسبوع الماضي ان من الطيب البدء بالتفكير في الاصلاح وعلى اعلى مستوى وضمن نطاق واسع بعد الاعتراف بأن البلد يعيش ازمة، لكن الاجدى والاهم هو الاعتراف بأن صلب الازمة هو فشل الادارة العليا، والادارة العليا في البلد لا تتمتع بمثل هذه المرجعية الموثوقة، وما نشرته جريدة «القبس» الاسبوع قبل الماضي حول تضخم ارصدة بعض النواب، الجديد فيه هو انه ذكر بالارقام، والمتهمان فيه هما الحكومة واعضاء في مجلس الامة، او راعيا الاصلاح ومرجعيته، وفي كلمته في العشر الاواخر من رمضان ذكر صاحب السمو الامير ان الفساد آفة الاصلاح والتنمية، وهو قول صحيح، وكان سموه قد ذكر قبل عقد من الزمن ان فساد البلدية لا تحمله البعارين، وبين القولين ازداد الفساد ومواجهته مسؤولية حكومية قاطعة، بينما واقع الحال يشير الى انها كانت طرفا في استشرائه.

لقد مر العالم، في اقل من قرن، بأزمتين كبريين - 1929 و2008 - وبينهما وبعدهما، مر العالم بأزمات لا تحصى متوسطة وصغيرة، وخلال الحقبة ذاتها قدم العالم رصيدا ضخما من سبل العلاج، وربما رصيدا اكبر من رؤى ومناهج البناء، وخلال جيل واحد في الكويت او نحو ثلاثين عاما شكلت الكويت عشرات اللجان لتعديل المسار الاقتصادي، وعددا آخر من المجالس للتخطيط والتنمية، اضافة الى عشرات الدراسات، اولاها اقترنت بخطة عمل تنفيذية مثل دراسة منتصف ثمانينيات القرن الماضي التي قدمها فريق مشترك من جامعة هارفارد ومعهد M.I.T الشهيرين، وتبناها بالكامل مجلس الوزراء بتاريخ 1987/7/31، وآخرها تقرير توني بلير، واصبح رصيد الكويت ذلك التراث الانساني الغني كله الذي استعمله العالم بكفاءة في مواجهة ازمة عام 2008 وتحت تصرفها نماذج البناء الناجحة لليابان والمانيا ونمور آسيا، ولاحقا الصين والنرويج وتركيا، ورصيدا آخر من مخزون ادبياتها. الخلاصة التي لا خلاف عليها، هي ان الكويت لم تستفد لا من تجربة العالم ولا من رصيدها المحلي، وان الاوضاع تتردى، اي ان التكلفة في تزايد هائل، والانتاجية في تخلف كبير، والاستمرار في انكار حقيقة بائنة خطأ جسيم، وهي ان هناك وفرة في الرؤى وعجزا جسيما في كفاءة ووعي الادارة، وان شراء الوقت في مزيد من التنظير سيكون حتما على حساب ارتفاع تكلفة الاصلاح، والكويت قد تتحول الى بلد مختلف، وافضل بكثير، وخلال حقبة قصيرة، لو تغيرت ادارتها العليا، نهجا وشخوصا، والحكومة الحالية لا تختلف عن حكومات عاجزة سابقة، رغم احتواء تشكيلها دائما على عدد قليل من الكفاءات المتميزة.

مبدأ تسويق الإصلاح يحتاج إلى مرجعية

والاصلاح، وان كان صلبه اقتصاديا، فمن دون اقتصاد سليم لا معنى لما عداه، الا ان اي ادارة واعية لابد ان تبدأ الاصلاح باستعادة هيبة الدولة او استعادة دولة القانون، ويبدأ الاصلاح من دون ضجيج بما يلمسه المواطن، يوميا، ففي احترام نظم وقوانين المرور وبداية من قبل دوريات المرور، مثل ربط الحزام وحرمة حارات الامان وعدم التأرجح بين حارات الطرق واحترام حدود السرعة والوقوف في الاماكن المسموح بها فقط، وهي قضايا قد تبدو هامشية، لكن في احترامها رسالة قوية يومية ومتكررة على حقيقة التغيير الايجابي، ومثلها احترام العمل كقيمة، واحترام العلم كقيمة، بدءا بتجريم شهادات الدكاكين، وانتهاء بتشكيل جهاز مواز لجهاز امن الدولة، همه وهدفه اجتثاث الفساد، لأن مستواه تخطى مرحلة انشاء هيئة وطنية من دون جهاز متخصص للمتابعة والتنفيذ، ولتبدأ بالتحقيق في رشوة بعض النواب، وتنته بتراخيص البلدية والكهرباء والاشغال والاتجار بالبشر، ويقدم هازاري في الهند تجربة رائدة في تلك المواجهة، لذلك لابد لأي هيئة لمكافحة الفساد ان يكون صلبها من شخصيات اهلية مستقلة عن الحكومة، ومشهود لها بالنزاهة والصلابة، ما عدا ذلك ستتحول الى عبء وهم جديدين، حينها فقط تصبح الادارة العامة قدوة ومرجعية، وحينها يصبح مقبولا تمرير سياسات غير شعبية لاستعادة تنافسية الاقتصاد، واستعادة مستقبل بلد تم اختطافه، تماما.

نسوق هذه الفقرة على امل دعم الجهود الطيبة التي سيبذلها المشاركون في لجنة الاصلاح الجديدة، فالاجتهاد السهل هو في تقديم مقترحات لن تخرج في صلبها عن محتوى خطة التنمية، وربما اضافة بعض المقترحات لمواجهة حرائق المدى القصير مثل تكاليف الازمة غير الضرورية التي تدفعها الكويت، ونقترح حشد كل قوى الحكومة والبرلمان لسن قانون يحصن المالية العامة، بمعنى اصدار موازنات عامة لسنتين ماليتين، ومنع كل ما يترتب عليه التزامات مالية خلال تلك السنتين سوى في احوال الحروب والكوارث الطبيعية الكبرى.

# ازدياد حركة السياح الكويتيين في لبنان لقضاء عطلة عيد الفطر

بيروت - كونا: توافد العديد من السياح الكويتيين إلى لبنان خلال الأيام الأخيرة من رمضان وبخاصة في منطقة «بحمدون» وباقي مناطق جبل لبنان وبيروت لقضاء عطلة عيد الفطر السعيد.

وقاربت الحجوزات من الكويت الى لبنان نسبة 100٪ ما يبشر بموسم سياحي زاهر خلال عطلة العيد إضافة إلى ارتفاع نسبة اشغال وحجوزات الفنادق في بيروت والجبل. وأكد عدد من المصطافين الكويتيين الموجودين في لبنان ممن التقتهم «كونا» انهم يمضون أوقاتا سعيدة مستمتعين بالطقس الجميل خلال هذه الفترة اما في وسط المدينة او في «بحمدون» و«حمانا» وغيرها من المناطق الجبلية. وقال رجل الأعمال خالد الدعيج وهو من المقيمين الكويتيين في لبنان انه بالرغم من انخفاض اعداد السياح هذا العام لكن بقيت عروس المصايف اللبنانية منطقة «بحمدون» زاخرة بالمصطافين الخليجيين، لاسيما الكويتيين، مؤكدا ان لبنان يعتبر المنزل الثاني للكويتيين. وأشار الدعيج الى انه لدى مرور الناس في شارع «بحمدون المحطة» الرئيسي يشعرون وكأنهم في احد شوارع الكويت فالسياح الكويتيون وأصحاب الشقق بدأوا في الازدياد منذ أواخر يوليو الجاري وازداد العدد في الأيام الأخيرة من رمضان لقضاء عطلة عيد الفطر.

من جهته قال ناصر المطيري ان الطائرات القادمة الى لبنان ممتلئة ووجدنا صعوبة في الحصول على الحجز، مشيرا الى ان لبنان يتميز بطبيعة خلابة وطقس جميل وسط توافر جميع متطلبات السائح.

وتعتبر «بحمدون» التي تبعد عن بيروت مسافة نحو 35 كيلومترا الوجهة المفضلة للكويتيين منذ عقود فهي بمثابة المنزل الثاني لهم اذ تغلب عليها السياحة العائلية لما تتميز به من طقس جاف وصحي بسبب ارتفاعها عن سطح البحر بمسافة تقارب ألف متر، وتشكل نسبة السياح الخليجيين 40٪ من نسبة السياح فيما تشكل نسبة انفاقهم على السياحة 60٪. وأظهرت دراسات ميدانية ان الكويتيين هم ثالث السياح إنفاقا على المشتريات في لبنان منذ مطلع العام الحالي.

ويعتبر لبنان مركزا رائدا للسياحة في منطقة الشرق الأوسط لما يتمتع به من مزايا لاسيما طبيعته الجبلية الخلابة وشاطئه الذي يبلغ طوله 220 كيلومترا وتشكل السياحة 22٪ من نسبة الدخل القومي.

الحجوزات من الكويت إلى لبنان قاربت الـ 100٪

# 5,2 مليارات دينار فائض الموازنة في 2011/2010

قال التقرير ان وزارة المالية نشرت على موقعها الإلكتروني، أرقام الحساب الختامي للدولة، للسنة المالية 2011/2010. وبلغت جملة المصروفات الفعلية نحو 16221,002 مليون دينار، وكانت اعتمادات المصروفات في الموازنة قد قدرت بنحو 16310 ملايين دينار لكنها عدلت بالزيادة، لتبلغ نحو 17465 مليون دينار (بعد إضافة منحة الألف دينار كويتي لكل مواطن)، أي بوفر بلغ نحو 1243,998 مليون دينار، أو ما نسبته 7,1٪ من تلك الاعتمادات (بعد التعديل). وكان الوفر، في المصروفات الفعلية من تلك المقدرة في السنوات المالية 2002/2001، 2003/2002، 2004/2003، 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007، 2009/2008 و2010/2009 قد بلغ نحو 10٪، 9,9٪، 7,2٪، 3,9٪، 5,1٪، 7,3٪، 14,2٪، 3,7٪، و7,2٪ على التوالي، بمتوسط حسابي بسيط يبلغ نحو 7,6٪.

وعلى مستوى أبواب الموازنة، كانت الوفورات النسبية الأعلى في مصروفات الباب الثالث - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات - الذي بلغت مصروفاته الفعلية نحو 152,9 مليون دينار، من أصل اعتماداته البالغة 225 مليون دينار، أي ان نسبة الوفر فيه بلغت نحو 32٪، أي ما قيمته 72,1 مليون دينار، لكنه باب صغير لا يؤثر كثيرا في الوفر الكلي للموازنة. وكان ثاني أعلى الوفورات النسبية في مصروفات الباب الرابع - المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة - وهو اكثر الابواب نفعا في تأثيرات الإنفاق العام الايجابية على الاقتصاد المحلي إذا استثنينا منه ما يخص الاستملاكات العامة، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 1688,1 مليون دينار من أصل اعتماداته البالغة 2090 مليون دينار، أي ان نسبة الوفر فيه بلغت نحو 19,2٪، أي ما قيمته 401,9 مليون دينار وهو يمثل اكبر الوفورات بالارقام المطلقة. أما ثاني كبرى الوفورات بالأرقام المطلقة فقد كان في مصروفات الباب الخامس - المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية - وبلغت قيمته 370,1 مليون دينار أو نحو 4,3٪، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 8164,9 مليون دينار من أصل اعتماداته البالغة 8535 مليون دينار، وبلغ وفر الباب الاول - المرتبات - ما قيمته 276,8 مليون دينار او نحو 7,5٪، ورغم ان مصروفاته الفعلية بلغت نحو 3423,2 مليون دينار من أصل اعتماداته البالغة 3700 مليون دينار، فإنها لا تمثل الواقع، ولابد من إضافة نحو 3 مليارات دينار أخرى، تصرف من الباب الخامس، وتمثل رواتب العسكريين وأجورهم، في الجيش والشرطة، والموازنات المستقلة والملحقة والمحول إلى التأمينات الاجتماعية، أي ان المصروف الفعلي على هذا الباب بحدود 7 مليارات دينار واخيرا بلغ وفر الباب الثاني - المستلزمات السلعية والخدمات - الذي بلغت اعتماداته في الموازنة نحو 2915 مليون دينار، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 2791,9 مليون دينار، ما قيمته 123,1 مليون دينار، أو نحو 4,2٪ ويمثل، في معظمه، الطلب الحكومي على السلع الاستهلاكية.

وبلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 21501,985 مليون دينار، في حين كانت جملة الإيرادات المقدرة في الموازنة نحو 9719,328 مليون دينار، وبلغت الزيادة في جملة الإيرادات المحصلة نحو 11782,657 مليون دينار، أي بزيادة على المقدر بلغت نسبتها 121,2٪ وبلغت الايرادات النفطية الفعلية ضمنها نحو 19947,374 مليون دينار اي ما نسبته 92,8٪ تقريبا، من جملة الايرادات المحصلة بزيادة بلغت نحو 11330,799 مليون دينار على الرقم المقدر في الموازنة والبالغ نحو 8616,575 مليون دينار أي بزيادة على المقدر بلغت نسبتها 131,5٪. وبلغت الإيرادات غير النفطية الفعلية نحو 1554,610 مليون دينار، بارتفاع ملحوظ عن تقديرات الموازنة البالغة نحو 1102,753 مليون دينار، أي ما نسبته 41٪، وهو أمر طيب، وإن كان هامشيا، في تأثيره على تمويل الموازنة.

وبناء على ذلك، فإن فائض الموازنة الفعلي المحقق، في السنة المالية 2011/2010، بلغ نحو 5280,983 مليون دينار منخفضا عن الفائض المحقق في السنة المالية التي سبقتها، والبالغ 6437,3 مليون دينار وبنحو -18٪، وهو الفائض الفعلي الثاني عشر على التوالي ورابع أعلى رقم مطلق.

# 88 دولاراً لبرميل النفط الكويتي في الخريف المقبل

في تناوله لمخاطر اعتماد المالية العامة تماما على النفط، ذكر التقرير انه بدخول الثوار طرابلس الاسبوع الفائت بدأت حقبة حسم المرحلة الاولى اي اسقاط النظام وبدأت معها المرحلة الاصعب او بناء مشروع الدولة على اساسات مجتمع مدني غابت لعقود من الزمن بما يعنيه ذلك من حتمية ولوج الكثير من المطبات، ولكن الاتجاه العام لمسار الثورة الليبية سيبقى ايجابيا وصحيحا، وتختلف تجربة ليبيا عن تجربتي مصر وتونس بما لديها من امكانات مالية ناتجة عن الافراج المحتمل عن ارصدتها المالية المجمدة في الخارج، واحتمال عودتها السريعة الى انتاج النفط والغاز، وكانت ليبيا تنتج نحو 1,6 مليون برميل يوميا وانخفض انتاجها الى نحو 150 الف برميل يوميا بسبب حربها الاهلية، وهو مستوى لا يكفي استهلاكها المحلي ولكنها لا تحتاج الا الى بضعة شهور لاستعادة مستوى انتاجها القديم، ورغم ذلك بدأ الاسبوع الفائت ولفترة قصيرة على انخفاض لاسعار النفط. وستتزامن عودتها الى الانتاج مع استمرار حالة عدم اليقين حول اداء الاقتصاد العالمي، وانخفاض معدلات نموه المحتمل، بما يجعل من التطورات الليبية عاملا اضافيا في الضغط على اسعار النفط الى الادنى، وبدأت اسعار النفط في الهبوط منذ نهاية شهر يوليو الفائت وبداية اغسطس بسبب ازمة الديون الاميركية ثم الايطالية، لكنها عاودت التماسك وبدأت بعض الهبوط، بداية الاسبوع الفائت تحسبا لتطورات ثورة ليبيا ومعها ظل سعر النفط عند حاجز الـ 100 دولار، وذكرنا في تقرير سابق لنا ان سعر التعادل للموازنة للسنة المالية 2012/2011 في الكويت بلغ 88 دولارا، وهناك احتمال ان تبلغ اسعار النفط هذا المستوى في الخريف المقبل.

والمشكلة هي ان متغيرات سوق النفط لا علاقة لها بإرادة الدول المنتجة سوى بقدرتها على خفض الانتاج مع عدم الالتزام لمعظمها عند التطبيق وخفض الانتاج يعني تلقائيا رفع سعر التعادل للموازنة ولا يحل المشكلة بل ربما يصبح فاقد الانتاج حقيقة طويلة الامد، وقد لا يدعم مستوى الاسعار، فخفض الانتاج في الكويت 100 ألف برميل يوميا يعني ارتفاع سعر التعادل للموازنة بنحو 4 دولارات اميركية او بنحو 4,5٪، ما لم ترتفع الاسعار بالنسبة نفسها، ذلك يجعلنا نكرر دعوة تعودنا تكرارها بأن اهم اسباب الحفاظ على الامن الوطني، هو في ابعاد البلد عن حافة الهاوية، وفي الامور التي لا ارادة ولا قدرة لها للتأثير فيها، وابقاء سعر التعادل للموازنة منخفضا قدر الامكان عن طريق التحكم في الانفاق العام، بما يترك هامشا مريحا للتحوط لتقلبات سوق النفط.

انخفاض اسعار النفط الكويتي بسبب ازمة الديون الاميركية

## 18,6 مليون دينار إيرادات «الدولي»

أوضح التقرير ان بنك الكويت الدولي اعلن نتائجه لفترة الأشهر الستة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 30 يونيو 2011، والتي تشير الى ان البنك حقق أرباحا بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة بلغت نحو 5,5 ملايين دينار بارتفاع مقداره 459 ألف دينار، ومسجلة نسبة ارتفاع بلغت 9,1٪، مقارنة بنحو 5 ملايين دينار للفترة ذاتها من عام 2010، وارتفع مستوى هامش صافي الربح الى ما نسبته 21,9٪ من نحو 20,2٪ للفترة عينها من العام الماضي.

وارتفع مجموع الايرادات التشغيلية للبنك بنحو 2,7 مليون دينار وصولا الى 18,6 مليون دينار مقارنة بما قيمته 15,8 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2010، حيث ارتفع بند ايرادات استثمار بنحو 1,5 مليون دينار، وصولا الى 2,9 مليون دينار مقارنة مع 1,4 مليون دينار اي ما يعادل 104,8٪. ولم يسجل البنك خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، مقارنة بخسائر 1,5 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق، وارتفع بند ايرادات أتعاب وعمولات بنحو 69 ألف دينار في يونيو عام 2011 وصولا الى 1,7 مليون دينار مقارنة مع 1,6 مليون دينار، اي ما يعادل 4,3٪، وارتفع صافي الربح من العملات الأجنبية بنحو 376 ألف دينار وصولا الى 626 ألف دينار مقارنة بنحو 250 ألف دينار للفترة عينها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك، الى ان جمالي الموجودات قد تراجع بنحو 54,4 مليون دينار ونسبته 4,8٪ لتصل الى 1087,5 مليون دينار مقابل 1141,9 مليون دينار في نهاية عام 2010 في حين بلغ تراجع اجمالي الموجودات نحو 62,4 مليون دينار، او ما نسبته 5,4٪، عند المقارنة بالنصف الأول من عام 2010، حين بلغ 1149,9 مليون دينار.

وزارة العدل
Ministry of Justice

## إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الإثنين الموافق ٢٠١١/٩/١٩ م - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٠/٥٠ بيوع/١.

المرفوعة من: بنك برقان
ضد: زهرة صالح حسن النجادة

**أولاً: أوصاف العقار**

يقع العقار بمنطقة الجابرية قطعة ٧ شارع ٣ منزل ٢٠ قسيمة ١٨٤ ومساحته ١٠٢٠ م٢ والموصوف بالوثيقة رقم ٢٠٠٦/١٢١٦٢. يقع العقار على شارعين بطن وظهر ومكون من ٣ أدوار وسرداب وهو مستغل بالكامل من قبل السفارة البولندية كمقر للسفارة.

**ثانياً: شروط المزاد**

**أولاً:**
يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره ٤٦٠٠٠٠ د.ك «أربعمائة وستون ألف دينار كويتي». ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

**ثانياً:**
يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

**ثالثاً:**
فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

**رابعاً:**
في حالة إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

**خامساً:**
إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

**سادساً:**
إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

**سابعاً:**
يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

**ثامناً:**
ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

**تاسعاً:**
يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

**تنبيه:**
١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

**ملحوظة هامة:**
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية